

## مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة

الباب الأول

أحكام عامة

واردات عدد .....
21 جوان 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

## الفصل 1

يضبط هذا القانون الإجراءات المتعلقة بحماية البيئة والمحيط من خلال تكريس الضوابط العامة لتلافي كل ما من شأنه الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية الموجودة فيه والحفاظ على الصحة العامة والتنوع الإحيائي.

يلغي هذا القانون حال صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية جميع القوانين ذات الصلة بجمايه البيئة وخاصة منها المخالفة لفصول هذا النص. وتلغي مجلة مكافحة جرائم الاعتداء على البيئة والمحيط جميع الفصول المشابهة بالقانون عدد 91 لسنة 1988 والقانون عدد 34 لسنة 2007 والقانون عدد 41 لسنة 1996.

## الفصل 2

يقصد بالعبارات التالية على معنى هذا القانون:

البيئة: المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية والتأثيرات الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المحيط: هو كل وسط طبيعي من غابات وأودية وبحيرات وشطوط والبحر ومنابع المياه والآبار والصحراء والواحات والجبال.  
عناصر البيئة : الماء والهواء والتربة والكائنات الحية .

ملوثات البيئة : أية مواد صلبة أو سائلة أو غازية أو ضوضاء أو اهتزازات أو إشعاعات أو حرارة أو توهج وغيرها من العوامل الإحيائية التي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشر إلى تلوث البيئة.

ويلغي كل تعريف مخالف للتعريف السابقة الواردة بمختلف القوانين المخالفة لهذا القانون.

## الباب الثاني

### في الحماية

#### الفصل 3

يقتضي واجب حماية البيئة والمحيط تضافر جهود كل من مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في دفع كل ما من شأنه الاضرار بجميع الأوساط البيئية.

#### الفصل 4

واجب الإبلاغ عن كل ما من شأنه الإضرار بالبيئة والمحيط محمول على جميع الأطراف من مجتمع مدني ومواطنين وغيرهم ممن بلغ إلى علمهم وجود خطر محقق أو حاصل.

#### الفصل 5

كل من يلحق ضررا بالبيئة والمحيط عليه تعويض قيمة الأضرار لفائدة الدولة. ويكون التعويض إما ماديا أو بإعادة ما تم إتلافه للحالة التي كان عليها.

## الباب الثالث

### تجريم الاعتداء على البيئة

#### الفصل 6

تطبق العقوبات السالبة للحرية والتكميلية والمالية الواردة بالفصل 5 من المجلة الجزائية على مرتكب الاعتداء المضر بعناصر البيئة والمحيط الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من الفصل الثاني حسب درجة خطورة الفعل المرتكب، ويكلف القاضي المتعهد الخبراء والمختصين لتحديد الأضرار الحاصلة.

## الفصل 7

يعتبر اعتداء على البيئة التصرف في مواد سامة ناتجة عن تجارب صناعية أو إنتاج صناعي أو نفايات خطيرة كيميائية أو بترولية بنية الإضرار بها أو تصريف هذه المواد في أحد مكوناتها.

## الفصل 8

يعتبر اعتداء على أمن الأجيال اللاحقة في العيش في بيئة سليمة كل ما من شأنه المساس بسلامة المحيط والبيئة باستعمال الملوثات مهما كان نوعها والتي تسبب في القضاء على إحدى الثروات الطبيعية نباتية كانت أو حيوانية أو مائية.

## الفصل 9

النيابة العمومية تثير الدعوى حال علمها بالاعتداء أو عند تشكي من له مصلحة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنوي، وتتبع جرائم الاعتداء بالبيئة.

وتكون معاينة هذه الجرائم من اختصاص ضباط الحماية المدنية وحاملي صفة الضابطة العدلية من ضباط القوات الحاملة للسلاح والعمد وحراس الغابات وضباط الشرطة البلدية.

ويعاقب كل من يعرقل أعمال الضابطة العدلية أو يمنع إجراء المعاينات بالسجل 3 أشهر.

## الباب الرابع

في أنواع الجرائم الضارة بالبيئة

## الفصل 10

تعتبر جريمة بنية الأفعال الضارة بالعناصر الطبيعية كالماء والهواء والترربة.

## الفصل 11

صب مخلفات المصانع السائلة صلبة في البحر والأودية والمنخفضات الترابية والغابات جريمة بنية.

## الفصل 12

كل انبعاث غازي سام ضار ناجم عن تجارب أو إنتاج مواد صناعية مهما كان مصدره جريمة بيئية.

## الفصل 13

صب الفضلات المنزلية ومخلفات البناء في غير المصببات المهيأة والمراقبة من طرف الدولة جريمة بيئية.

## الفصل 14

كل بناء على الملك العام البحري أو استغلال للشواطئ سواء كان مؤقتا أو دائما يعتبر جريمة بيئية.

## الباب الخامس

### العقوبات

## الفصل 15

يعتبر مخالفة الاعتداء على البيئة دون قصد الاضرار أو مخالفة القوانين بشأن ما يمكن أن ينتج عن فعله، ويمكن إزالته من قبله أو من قبل الجهات المختصة وإعادة إلى الحالة التي كان عليها.

ويكون جنحة العود لما سبق ذكره الاعتداء على البيئة بعلم بالمضرة التي قد تنجم عن ما تم ارتكابه.

و الجناية هي الاعتداء شديد الخطورة على المحيط والبيئة المتمثل في تصريف المواد السامة في البحر والطبقة المائية أو البناء على الملك العام البحري واستغلاله دون ترخيص، أو افتعال حرق الغابات أو الإضرار بالموارد المائية.

## الفصل 16

يعاقب بخطية مالية تقدر بخمس مائة دينار إلى ألف دينار كل مرتكب لمخالفة  
بيئية على معنى الفصل 15 فقرة أولى. وتضاعف الخطية في صورة العود، على  
أن تنطبق على المخالفة المرتكبة للمرة الثالثة صبغة الجنحة على معنى الفقرة 2  
من الفصل 15.

ويعاقب بالخطية المقررة والسجن ستة أشهر إلى سنتين كل مرتكب لجنحة .  
وينطبق القانون الجزائي على مرتكب جناية على معنى الفصل 15 فقرة أخيرة.  
ويطبق الفصل 17 من المجلة الجزائية فيما يخص العقوبات التكميلية على من  
ارتكب مخالفة أو جنحة على معنى الفصل 15.

الباب السادس

أحكام مختلفة

## الفصل 17

تنطبق أحكام الفصول 13 و 14 و 15 و 15 مكرر و 15 ثالثا والفصل 14 رابعا  
والفصل 16 من المجلة الجزائية في تحديد الجريمة والعقوبة، وتنطبق أحكام  
مجلة الإجراءات الجزائية في تحديد الإجراءات المتبعة أمام الجهات القضائية  
المختصة.

واردات عدد.....
21 جوان 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

## شرح الأسباب

## لمقترح قانون يتعلق بحماية البيئة و المحيط

شهد قانون البيئة في تونس ، منذ سنة 1988 إلى حدود اليوم، تطورا سريعا و مستمر لحماية البيئة و التنوع البيولوجي. كما أن أهمية الرهانات البيئية على الصعيدين الدولي والوطني و تمسك السلطات العمومية و المواطنين بالقيم الراسخة بخصوص أهمية التراث الطبيعي و الثقافي يعد السبب الرئيسي.

غير أنه من الواضح أن قانون البيئة في تونس يتكون من نصوص متنوعة ومتفرقة كالاتفاقيات الدولية و قوانين و مراسيم وأوامر وبالرغم من التطور الذي شهدته القانون التونسي غير أنه يبقى منقوصا في بعض الجوانب و مبتورا في جوانب أخرى. منها مراعاة كل العناصر الأساسية لحماية البيئة، التي تمس بالانتقال الايكولوجي المستدام للبلاد التونسية. وبالتالي ، و رغم تكريس مقاربة حمائية حقيقية ، فإن قانون البيئة الوطني الجاري به العمل في تونس يبقى منقوصا ويمثل مصدرا للإرباك وعدم التناسق والتباين في معالجة الظواهر البيئية، مما يدل على أن هذه حماية غير مكتملة بما ييسر النفاذ إلى القاعدة القانونية وفهمها وقبولها وتطبيقها.

كما أن تشتت وتداخل النصوص و مختلف الأحكام المتعلقة بالبيئة من شأنه التأثير على إمكانية الاطلاع عليها و نشرها و تبادل محتواها حتى داخل أجهزة الدولة. على هذا الأساس يتبين بوضوح أن القانون المتعلق بالبيئة يعكس مقاربة متكاملة ومتناسقة أو يدل على وجود إستراتيجية واضحة ومقبولة عموما.

هناك أيضا ناقوس خطر يدق بجديّة ينبئ بخطورة الوضع البيئي ويبرر ضرورة تعزيز حماية إطار العيش للتونسيين. ونظراً للانفلات الذي شهدته تونس في العشرية السابقة الدالة عليه عديد الأنشطة على الموارد و الأوساط الطبيعية

والغابات والمساحات المحمية والشريط الساحلي، وهو دليل واضح على ضرورة تحسين الإطار القانوني الموجود. من هذا المنطلق، بات من الوجيه تـثمين دسترة حماية البيئة و الحقوق البيئية التي بدأت منذ سنة 2014 و تواصلت مع دستور 25 جويلية 2022 الذي يضمن الحق في الماء الفصل 48 ، و الحق في بيئة سليمة و مناخ سليم الفصل 47 ) و الذي يؤسس لمرحلة هامة في تطور النظام القانوني. وتستوجب هذه الدسترة توفر مختلف الوسائل القانونية المناسبة و الناجعة لترجمتها على أرض الواقع. ولتفعيل المبادئ و التدابير المنصوص عليها في مختلف الاتفاقات الدولية الجديدة المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي و الإحيائي و غيرها من هنا تتولد الحاجة إلى ضرورة تطابق القانون الداخلي مع الاتفاقيات الدولية التي وقعتها وصادقت عليها الجمهورية التونسية. و عليه ، فإن مشروع المجلة المقترح يتمحور حول أهداف الخمس التالية:

- أولاً، تجميع النصوص القانونية وتوحيدها في نص عام
- ثانياً، تكوين إطار قانوني عام ومرجعي لجميع القوانين المتعلقة بالبيئة.
- ثالثاً، تجنب نسخ النصوص القانونية من خلال تكرار الفصول القانونية.
- رابعاً، تيسير الإطلاع على القانون البيئي لمختلف الأطراف المتداخلة والعاملة على تنفيذ القانون، على غرار الضابطة العدلية والأجهزة التنفيذية المخولة لرفع المخالفات ومحاضر الاعتداء على البيئة.
- خامساً، المحافظة على حقوق الأجيال في الحفاظ على محيط سليم في إطار الحق في العيش والحياة.

لهذا ولهاته الأسباب اقترحنا مشروع قانون البيئة في هذا التوقيت وبهذا

الاقتصاب.

## تصریح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: عادل ضياحي (حاجب المبادرة)...

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



2024/54

باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: صالح الصيادي

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة	عنوان مقترح القانون
17	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

2024/54.

باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله:.....عيسات بن براهيم.....

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

باردو في 20 جوان 2024

2024/54

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: ..... حمادي غيلاني .....  
عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 و  
الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء  


2024/54 .

باردو في 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: ..... محمد محمود الحامري

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

2024/54.


باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: 

عضو مجلس نواب الشعب.

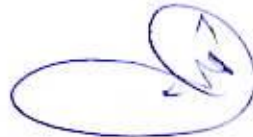
و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: بنية شابت

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

بنية شابت

باردو في 20 جوان 2024

2024/54 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: ..... المدني محمد المجلول

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 و  
الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

2024/54 .

باردو في 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: أحمد المورتي

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022

و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية

قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



2024/54 .

باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: سويح زعفراني

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصده النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله:.....

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

باردوفي 20 جوان 2024

2024/54.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: خالد حكيم صبروك

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17.

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

2024/54 .

باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: ..... هاجر الحلامي

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022

و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أتي عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	<u>17</u>

و أتي على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية

قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

باردوفي 20 جوان 2024

2024/54 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: وليسير اجبيري

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 و  
الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة	عنوان مقترح القانون
17	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: زينم الحضر  
عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة	عنوان مقترح القانون
17	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء  


2024/54 .

باردوفي 20 جوان 2024

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

## تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: السيد الهمامي

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

تصريح .

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: ..... أحمد سعيد أني

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022  
و الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصح و أني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون يتعلّق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة	عنوان مقترح القانون
17	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

و أني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



باردو في 20 جوان 2024

2024/54.

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله: تأيب الحاج

عضو مجلس نواب الشعب.

و عملا بأحكام الفصل 68 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 و  
الفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

أصرح و أنني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	17












و أنني على تمام العلم بمضمونه و أطلب عرضه وفق الشروط القانونية  
قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء



2024/54.

قائمة النواب المبادرين بمقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة




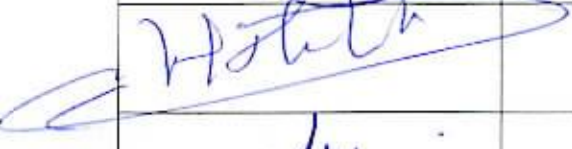



ع/ر	الاسم و اللقب	الامضاء
01	عادل حياض	
02	خالد حكيم مبروكي	
03	محمد العامري	
04	طالع الصيادي	
05	عنان يامون	
06	أحمد سعيداني	
07	تايب العابد	
08	محمد هوف	-
09	محمد علي	-
10	ريم الصعير	
11	لطفى الهمامي	
12	حمادي عيلاحي	
13	أسماء الدرويش	-
14	المنصف المجلول	

2024/54.

واردات عدد .....
21 جوان 2024
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

2024/54.

قائمة النواب المبادرين بمقترح قانون يتعلق بمكافحة جرائم الاعتداء على البيئة

ع/ر	الاسم و اللقب	الامضاء
15	وليد الحاجي	
16	هاجر الجلاهي	
17	ميشال الكموني	
18	نبية ثابتة	
19	آمال الطوود	
20	محمد هرومي	
21	سفيان الزكفوري	
22	ألفه المرابي	
23	عبدالحافظ الوحيشي	
24		
25		
26		
27		
28		

2024/54.

واردات عدد .....
21 جوان 2024
مجلس نواب مكتب الضبط مركزي